





إن مقارنة الاعتمادات المرصودة بموجب قانون موازنة العام ٢٠١٧ لصالح وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية، مع الاعتمادات المرصودة وفقاً لقطع الحساب الذي قدّمته الوزارة يبيّن وجود مبلغ إضافي في قطع الحساب بقيمة ٥٨٧ ألف و٢٤٥ دولاراً (٥٨٧,٢٤٥ دولاراً)، ولا تظهره الموازنة.

لكن على الرغم من ذلك، يظهر أن مجمل الإنفاق الفعلي للوزارة في العام ٢٠١٧ بلغ ٦ ملايين و٩٠٥ آلاف و٢٦٦ دولاراً (٦,٩٠٥,٢٦٦ دولاراً) وهو ما يشكّل نحو ٣٨٪ من مجمل الاعتمادات المرصودة المُبيّنة في قطع الحساب والتي تبلغ ١٨ مليون و١٥٠ ألف دولار (١٨,١٥٠,٤٥٧ دولاراً). ونحو ٣٩٪ من الاعتمادات المرصودة في قانون الموازنة والتي تبلغ ١٧ مليون و٥٦٣ ألف دولار (١٧,٥٦٣,٢١٢ دولاراً). يتوزّع هذا الإنفاق على البنود التالية:

- تحويلات أو مساهمة إجمالية للنفقات التشغيلية بقيمة ٥ ملايين و١٣٨ ألف و٩٥٢ دولاراً (٥,١٣٨,٩٥٢) وهو ما يشكّل ٧٤,٤٪ من مجمل الإنفاق الفعلي، أي النسبة الأكبر منه، إنّما من دون تحديد ما هي هذا النفقات التشغيلية.
- إلى ذلك، تستحوذ الرواتب والأجور وملحقاتها على ١٢,١٢٪ من مجمل الإنفاق الفعلي وتبلغ قيمتها ٨٣٧ ألف و٨٢ دولاراً (٨٣٧,٠٩٢)، مع العلم أن رواتب الأجراء الثابتين لا تتخطّى ١,٦٪، في حين أن مجمل الإنفاق الباقي ضمن هذا البنود يذهب إلى رواتب المتعاملين (٤٢ مرّة أكثر من رواتب الأجراء ونحو ٦٩٪ من مجمل إنفاق هذا البنود)، والمتعاقدين (٨ مرّات أكثر من رواتب الأجراء ونحو ١٣٪ من مجمل إنفاق هذا البنود)، والاستشاريون (مرّة ونصف مرّة رواتب الأجراء و٢,٣٪ من مجمل إنفاق هذا البنود). في حين تشكّل الأعمال الإضافية نحو ٢,٩٪ من مجمل إنفاق هذا البنود أي ما يوازي ٢٤ ألف دولار أي نحو ضعف رواتب الأجراء الأساسية، فيما تستحوذ المكافآت على ٣,٤٪ من مجمل إنفاق هذا البنود وهو ما يتجاوز ضعف قيمة رواتب الأجراء الأساسية. وتبرز ضمن هذا البنود أيضاً نفقات مختلفة وغير محدّدة بقيمة ٥٥ ألف دولار أي ما يشكّل نحو ٦,٦٪ من مجمل إنفاق هذا البنود ونحو ٤ أضعاف رواتب الأجراء.
- بالإضافة إلى ذلك، تستحوذ الخدمات الاستهلاكية على ١٠,١٢٪ من مجمل الإنفاق الفعلي المُحقّق في وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية خلال العام ٢٠١٧، وتبلغ قيمتها نحو ٦٩٨ ألف و٤٩٢ دولاراً (٦٩٨,٤٩٢ دولاراً). مع العلم أن الإجراءات تستحوذ على ٩٣,٥٪ من مجمل إنفاق هذا البنود (٦٥٣,٣٤٦ دولاراً).
- يشكّل الإنفاق على المواد الاستهلاكية نحو ٢,٢٢٪ من مجمل الإنفاق الفعلي لعام ٢٠١٧، وتبلغ قيمته نحو ١٥٣ ألف دولار، مع العلم أن الحصّة الأكبر أي ٩٣٪ تذهب كإنفاق على الاتصالات السلكية واللاسلكية (١٤٢,٥٢٩ دولاراً).
- بالنسبة لبند الوفود والمؤتمرات والنفقات المتفرقة فهي تشكّل ٠,٧٥٪ من مجمل الإنفاق الفعلي أي ٥١ ألف دولار مع العلم أن النفقات الشتى وغير المُحدّدة تشكّل ٢٨٪ منها وهي تتجاوز قيمة رواتب الأجراء.
- يستحوذ بند المنافع الاجتماعية على ٠,٢٪ من مجمل الإنفاق الفعلي (١٣ ألف دولار)، فيما يشكّل بند التجهيزات نحو ٠,١٦٪ من مجمل الإنفاق الفعلي (١١ ألف دولار)، أمّا الصيانة فتشكّل ٠,٠٢٪ من مجمل الإنفاق الفعلي (نحو ألف و٣٠٠ دولار).

ملاحظات تفصيلية	النسبة المئوية	القيمة بالدولار الأمريكي	
٩٣,١٪ أنفقت على الاتصالات السلكية واللاسلكية = ١٤٢,٥٢٩	%2.22	153.110	المواد الاستهلاكية
٩٣,٥٪ أنفقت على الإيجارات = ٦٥٣,٣٤٦	%10.12	698.492	الخدمات الاستهلاكية
المتعاملون (575.929) (%68.8)	%12.12	837.092	الرواتب والأجور وملحقاتها
المتعاقدون (107.000) (%12.8)			
الاستشاريون (19.635) (%2.3)			
الأجراء (13.653) (%1.6)			
أعمال إضافية (24.058) (%2.9)			
مكافآت (28.729) (%3.4)			
غيرها (55.355) (%6.6)			
النفقات الشتى = ١٤,٣٣٠ (٢٧,٨٪)	%0.75	51.477	الوفود والمؤتمرات ونفقات شتى
	%74.42	5.138.952	مساهمة إجمالية للنفقات التشغيلية
	%0.2	13.694	منافع اجتماعية
	%0.16	11.092	تجهيزات
	%0.02	1.358	صيانة
	38% من اعتمادات قطع الحساب (18.150.457)	6.905.266	مجموع
	39% من اعتمادات قانون الموازنة (17.563.212)		